

أكدت رفضها لقرارات المحافظ التركي ..

تنفيذية انتقالي لحج تقرر التقرير السنوي لنشاط وعمل القيادة المحلية للعام ٢٠٢٠

لحج / الأمناء / خاص:

لاغية لمخالفتها نص المادة (140) من الدستور.

وشددت الهيئة التنفيذية على ضرورة الالتزام بكل ما من شأنه بأن يساهم في عدم تقويض اتفاق الرياض وزعزعة الأمن والاستقرار ويعيد مسار السلام الذي ترعاه دول التحالف العربي إلى نقطة البداية من خلال الخروقات سواء في جبهات القتال أو قرارات محافظي المحافظات ومنها محافظة لحج .

وأكدت تنفيذية لحج عدم اعترافها بتلك القرارات موجهة الدعوة إلى قيادة التحالف العربي ورئيس الحكومة بوقف ما أسمته بالعبث الذي يمارسه محافظ لحج ومحاولاته المتكررة خرق اللوائح والأنظمة وإصدار قرارات تثير الفتنة بين أبناء المحافظة، مشددة على ضرورة الإسراع بتنفيذ ما تبقى من الشق السياسي من اتفاق الرياض والشروع بتعيين محافظي المحافظات ومدراء الأمن وسد الطريق أمام القوى التي تحاول تأجيج الأوضاع وإفشال تنفيذ اتفاق الرياض واستغلال الفرصة للانتقام من القوى المعارضة لتوجهاتها السياسية وفقاً لأجندات معادية لدول التحالف العربي وجهوده

أقرت الهيئة التنفيذية للقيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظة لحج في اجتماعها الدوري لشهر ديسمبر، الذي انعقد صباح الأحد برئاسة المحامي رمزي الشعبي رئيس الهيئة، التقرير السنوي الخاص بنشاط وعمل القيادة المحلية بالمحافظة للعام 2020 م والمقدم إلى اجتماع القيادة المحلية العام المزمع عقده يوم الخميس القادم.

ووقفت تنفيذية انتقالي لحج في اجتماعها أمام العديد من القضايا والمواضيع الهامة المتعلقة بآخر تطورات الأوضاع في لحج خاصة والجنوب عامة وفي مقدمتها قرارات التعيين التي أصدرها محافظ لحج يوم الخميس الماضي.

وبهذا الصدد عبرت الهيئة التنفيذية عن رفضها القاطع والمطلق لتلك القرارات التي أكدت أنها غير شرعية والهادفة إلى تأجيج نار الفتنة ومحاولة الالتفاف على مضامين اتفاق الرياض وتعميم رئيس الوزراء بمنع إصدار أية قرارات تعيين أو تكليف أثناء فترة حكومة تصريف الأعمال حتى يتم تشكيل الحكومة واعتبار أية قرارات صدرت



وتأديتها لليمين الدستورية . وأكد الشعبي على أن مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي، في حكومة المناصفة، لم تأت من فراغ وليست هدفاً استراتيجياً للمجلس ومن ورائه الشعب الجنوبي، لكنها خطوة هامة على طريق الوصول إلى الهدف الاستراتيجي للشعب الجنوبي وهو الوصول إلى استعادة الدولة الجنوبية على كامل الأرض الجنوبية وبعدها المتعارف عليها قبل العام 1990 م .

وضع المحامي الشعبي أعضاء الهيئة التنفيذية أمام مترتبات قرارات التعيين والإقالة التي أصدرها محافظ

الرامية لاستقرار الأوضاع في المحافظات المحررة وتوجيه الجهود والطاقت نحو الميشتات الانقلابية المدعومة من إيران .

وكان الاجتماع قد افتتح بكلمة لرئيس الهيئة التنفيذية للقيادة المحلية للانتقالي لحج المحامي رمزي الشعبي، استعرض خلالها تطورات الأوضاع السياسية والعسكرية، رافعا في مستهلها تهاني ومباركة القيادة المحلية للمجلس للقيادة السياسية الجنوبية ممثلة بالرئيس القائد عيروس الزبيدي، للانتصارات السياسية وبتشكيل حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال

لحج، مؤكداً بأن رفض قيادة انتقالي لحج لتلك القرارات ليست رفضاً للأشخاص الذين تم تعيينهم كما يصور البعض، بل رفضاً لمحاولات الالتفاف على الاتفاقات والتوجيهات الرسمية ومحاولات إذكاء نار الفتنة وتفجير الصراع المناطقي الذي حرصت القيادة المحلية طوال الفترة الماضية على إخماد نيرانه ونشر ثقافة المحبة والسلام وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في كافة مديريات المحافظة .

وشدد الشعبي بأن موقف قيادة انتقالي لحج ثابت وواضح منطلق من عدم قانونية تلك القرارات واعتبارها انقلاباً على مسودة اتفاق الرياض وعلى الاتفاق الذي أبرم مع الوفد التفاوضي ورئيس الوزراء والذي بموجبه أصدرت رئاسة الوزراء تميمها واضحا لمحافظي المحافظات بعدم إصدار أي قرارات من قبلهم لما من شأنه تأزيم الوضع وخلق الهوة والعراقيل .

وناقشت الهيئة التنفيذية في اجتماعها العديد من القضايا والمواضيع الهامة المدرجة في جدول أعمالها واتخذت بشأنها القرارات والتوصيات اللازمة .

إعلان تحذيري

يحذر الديوان العام لرئاسة الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني وفرعه في م / عدن جميع الأخوة موظفي الوزارات والهيئات الحكومية والأشخاص والمنظمات والجمعيات الأهلية والمغتربين بعدم التعامل مع المدعو / أحمد سلامة مبروك رئيس مجلس التنسيق للجمعيات السكنية لتجاوزه حدود صلاحيته المحددة له بالأمر الإداري رقم (١) لعام ٢٠١٨ م بشأن تشكيل لجنة لتنسيق الجمعيات السكنية والتي انحصرت مهام واختصاص تلك اللجنة في (التحضير والتنسيق والإعداد بعقد اجتماع للجمعيات السكنية لغرض انتخاب هيئة إدارية جديدة للجنة التنسيق للجمعيات السكنية) إلا أنه وللأسف الشديد قام بممارسة مهام وصلاحيات فرع الهيئة م / عدن، حيث قام بإعداد الإسقاطات الفنية في مساحات الخدمات في وحدات الجوار المخصصة للجمعيات السكنية، بالإضافة إلى قيامه بإعداد استمارة تسوية مالية لبعض الجمعيات.. ويتصرفه هذا سهل عملية الاستيلاء على أراضي الدولة.

كما ننوه بأن هناك قضية منظورة أمام نيابة الأموال العامة م / عدن ضد المذكور أعلاه لقيامه بتلك المخالفات والتجاوزات غير القانونية للتحقيق معه، واتخاذ الإجراءات القانونية ضده ومنعه القيام بالتصرفات غير القانونية في أراضي الدولة.

وعليه.. تحذر رئاسة الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني وفرعه في م / عدن بعدم التعامل مع المذكور وبأي تصرفات تتم بأراضي الدولة من قبله في إطار المخططات التابعة للجمعيات السكنية وغيرها من المخططات تعتبر تصرفات غير قانونية ومن غير ذي صفة وغير معترف بها قانوناً وستحال نيابة الأموال العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاه كل من قام بها أو سهل التعامل معها من قبل أي جهة اعتبارية، وسيتحمل كافة الإجراءات القانونية وما ترتب عليها من تصرفات بالبناء أو البسط أو البيع والشراء وإثارة الفوضى.